اسرائيل الى الضغط على ارصدتها من العملات الاجنبية ، وهي مشكلة تعاني اسرائيل منها الان وبحدة. د ــ فقدان فرصة التفكير في تسريب منتجاتها الى الاسواق العربية عن طريق الجسور .

الخلاصة : يبدو لنا من التحليل السابق ان لسياسة الجسور المفتوحة آثارا اقتصادية ايجابية على كل من الاقتصاد الاردني بضفتيه الشرقية والغربية والاقتصاد الاسرائيلي .

ومما يجدر التركيز عليه هنا ان نتائجنا عن الاثار الاقتصادية لسياسة الجسور المفتوحة هي نتائج صحيحة في المدى القصير ، اما في المدى الطويل فسيصيب هذه النتائج بعض التعديل . ويبدو لنا ان استمرار تأثر اقتصاد الضفة الغربية بالاقتصاد الاسرائيلي واتجاه المستوى العام للاسعار في الضفة الغربية نحو الارتفاع وبصورة ملحوظة واستمرار توجيه السياسات الاقتصادية الاسرائيلية في الضفة الغربية نحو زيادة التكامل التدريجي مع الاقتصاد الاسرائيلي وتخفيف الاعتماد على الضفة الشرقية ، سيؤدي ذلك في المدى الطويل الى زيادة نطاق الاثار الاقتصادية الايجابية لسياسة الجسور المفتوحة على الاقتصاد الاسرائيلي، خاصة بافتراض تمكن اسرائيل من توسيع نطاق ثغرة التعامل مع الاسواق العربية من خلال الجسور الاردنية ومناطق الحدود الاخرى . بينما ستواجه الاردن (وبافتراض استمرار فتح الجسور) ظروف تعني استقبالها لمنتجات الضفة الغربية الفائضة (فقط) وبمستويات اسعار عالية ربما تفوق مستويات استيرادها من الدول العربية المجاورة . يضاف الى ذلك استمرار الاردن في وضع رصيد عملاته الاجنبية تحت تصرف رجال اعمال الضفة الغربية .

التوصيات : تبنى هذه السياسة بحذر شديد يقتضي ما يلي : أ ــ تشديد الرقابة على مصانع الضفة الغربية ومنع تعاملها قدر الامكان مع اسرائيل والا فالحد من حرية تعاملها مع الضفة الشرقية. ويتوفر من المعلومات ما يفيد بوجود نوع من التعاون فعلا بين بعض رجال الصناعة في الضفة الغربية واسرائيل خاصة في ميدان استيراد بعض المواد الخام والاجهزة وتبادل الخبرات. ب ــ تشديد الرقابة على منطقة الجسور الاردنية سواء من حيث ضرورة التقيد بالتعليمات او من حيث نزاهة الاشخاص ، وقد ضبطت عدة حالات من عدم النزاهة واحيلت فعلا للمحاكمة . مع ضرورة مراقبة جميع مناطق الحدود خاصة منطقة العقبة للحد من حركة التهريب . ج ــ ضرورة المتابعة الاحصائية والعلمية لحركة التجارة للتأثيرات المتبادلة بين اقتصاديات الضفتين من خلال الجسور المفتوحة ومراقبة حركة العملة عبر الجسور .

---

١ ــ دائرة الاحصاءات العامة ، عمان ، تقرير عن مساهمة الضفة الغربية في الاقتصاد الاردني، ١٩٦٩ .

٢ ــ يلاحظ ان نسبة مساهمة النشاط المصرفي للضفة الغربية في نشاط الاردن ككل هي نسبة اقل من هذه النسبة ، فقد ساهم النشاط المصرفي للضفة الغربية عام ١٩٦٦ ممثلا في موجودات البنوك بما نسبته ٢٢٪ وما نسبته ٢٦٪ للودائع وما نسبته ٢٣٪ للتسهيلات الائتمانية .

٣ ــ البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، المجلد الخامس ، العدد ١٢ ، كانون الاول ١٩٦٩ ، دائرة الابحاث والدراسات ، جدول رقم ٤ .

٤ ــ Agriculture in Judaea and Samaria, Israel Economist, Nov.1969.

٥ ــ معلومات عن الضفة الغربية للاردن ، فلسطينيات ، سلسلة كتب فلسطينية ١٢ ، مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية .

٦ ــ فؤاد بسيسو ، المستوى الاقتصادي الاسرائيلي لحرب حزيران ١٩٦٧، البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات ١٩٦٩ ، ص ٢٢ .

٧ ــ Two Years of Military Government 1967 - 1969, p. 37, Without author (memo).

٨ ــ ادارة الحاكم الاداري العام لقطاع غزة ، دائرة الاحصاء والنشر ، نشرة الاحصاءات الرسمية لعام ١٩٦٣ .

٩ ــ The Financial Times — London 18, 12, 1969.

١٠ ــ Newsweek — March 23, 1970, p. 22.

١١ ــ دائرة شؤون الوطن المحتل، منظمة التحرير الفلسطينية ، ملف الجسور عبر النهر ، نقلا